- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 18 العدد: 01(2024) ص353-363

دراسة تحليلية للصناعة التأمينية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2021

Analysis study of the insurance industry in Algeria during the period 2010-2021

قديد عبد القادر[1]	علي بن يحي عبد القادر
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)
a.kadid@univ-chlef.dz	a.alibenyahia@univ-chlef.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/05/02
تاريخ القبول:
2023/06/03

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التأمين:
- ✓ الخطر القابل للتأمين:
- ✓ الكثافة التأمينية:
- ✓ إنتاج التأمينات:

الملخص:

نريد من خلال هذا العمل تسليط الضوء على واقع قطاع التأمينات في الجزائر لارتباط أهميته بأهمية تهيئة مناخ الاستثمار، و من ثم فإن تحليل سوق التأمينات في الجزائر يرتبط أساسا بأهمية حماية الأفراد و الممتلكات باعتباره أحد أهم عوامل الإنتاج. و من أجل ذلك تعرضنا إلى الخصائص الواجب توفرها في مختلف أشكال المخاطر لتكون قابلة للتأمين، بالإضافة إلى المشاكل التقنية التي تعترض الشركات في القيام بعملها و هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية التطبيقية فقد قمنا بتحليل تطور الإنتاج الوطني للصناعات التأمينية و كذا دراسة تطور حصة السوق لمجموع شركات التأمين العاملة بالجزائر، و توصلنا إلى أن سوق التأمينات في الجزائر منطلقا خصبا لتشخيص و واقع هذا القطاع.

Article info

Received
02/05/2023
Accepted
03/06/2023

Keywords:
- ✓ *Insurance*:
- ✓ *insurable risk*:
- ✓ *insurance density*
- ✓ *insurance production*

Abstract :

Through this work, we want to shed light on the reality of the insurance sector in Algeria because its importance is linked to the importance of creating an investment climate, and therefore the analysis of the insurance market in Algeria is mainly related to the importance of protecting individuals and property as one of the most important production factors in theory. As for the practical aspect, we have analyzed the development of the national production of the insurance industries, as well as the study of the development of the market share of the group of insurance companies operating in Algeria, and we have concluded that the insurance market in Algeria is a fertile starting point for diagnosing the reality of this sector.

[1] المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

يعد الاهتمام بالعنصر البشري بالإضافة إلى الممتلكات المادية ضرورة ملحة في أي اقتصاد، باعتبارها أهم عوامل الإنتاج التي من شأنها خلق قيمة مضافة. و يتجلى هذا في تكوين العنصر البشري و توفير الظروف الملائمة للعمل و المزيد من الحماية الاجتماعية، و من جهة أخرى زيادة تراكم رأس المال العيني. غير أن الاهتمام بهذه الموارد لا يعني دوما تطويرها ورفع طاقتها فقط، و إنما يعني أيضا الحفاظ عليها و وقايتها من مختلف الأخطار التي قد تواجهها. إذ يعد التأمين هنا أحد أهم الآليات أو التقنيات المتاحة أمام مختلف الأعوان للحد من الآثار السلبية للمخاطر التي قد تعترض عوامل الإنتاج (عنصر بشري، تجهيزات الإنتاج، أو مختلف الممتلكات) في أداء مهامها الأساسية.

تعد الجزائر من الدول التي تهتم، في ظل ممارسة أدوارها، بحماية الأشخاص وحقوقهم وممتلكاتهم، إذ يتجسد ذلك في تبني منظومة تأمينات تمّكن من إضعاف أثر المخاطر المحتملة التي تهدد مناخ الأعمال.

مشكلة الدراسة:

إن أداء قطاع التأمينات من النشاطات الحساسة في الاقتصاد و ما يميزه في الجزائر هو سيطرة المؤسسات و الشركات العمومية على وجه التحديد فيه، و يبدو من الصعب على القطاع الخاص النجاح في الاستثمار فيه بسبب المخاطر التي يتميز بها المناخ الاستثماري فيه، و الملاحظ أن جهود الإصلاح التي تحفز الخواص للاستثمار في هذا القطاع لا تزال بعيدة عن المأمول، علاوتا على أن النتائج المحققة طيلة عشريتين من العمل لم ترقى إلى تطلعات السلطة العمومية في هذا الشأن. فرغم العدد المتزايد من شركات التأمين الخاصة و المختلطة و غيرها الذي تجاوز 24 مؤسسة في السنوات الأخيرة إلا أن حصصها في السوق بقيت متذبذبة. و من أجل ذلك نريد تقييم دور قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، و محاولة تحليل بعض مؤشرات سوق التأمينات بما يمّكننا من الوقوف على واقع هذا القطاع؟

أهمية الدراسة:

يعتبر نشاط قطاع التأمينات من أكثر النشاطات عرضتا للأزمات الاقتصادية و يعتبر استقراره صمام الأمان لمختلف المشاريع الاستثمارية في باقي القطاعات، و هذا من الأهداف الأساسية للسلطات العمومية كونه الضامن لدوامها و نجاحها، فأهمية دراسة مؤشرات سوق التأمينات في الجزائر تنبع من أهمية تقييم أداء هذا القطاع لتوجيهه نحو المسار الصحيح في الاقتصاد. و الإجابة على المفارقة الحاصلة في تخلف النتائج مقارنة بالجهود المبذولة

الهدف من الدراسة:

نهدف من هذه الدراسة إلى كشف واقعية التساؤلات التي تطرح نفسها بشأن تخلف جهود الإصلاح الرامية إلى تمكين القطاع الخاص أكثر من أجل لعب دور في نشاطات التأمين، لا سيما في الاستثمار المالي و هذا رغم الضمانات و المرافقة الدائمة للمؤسسة الجديدة في السوق من قبل الدولة. و من ثم بحث المشكلة الأساسية في هذا الواقع.

الفرضية الرئيسية:

يعاني نشاط التأمين من هيمنة القطاع العمومي و يظهر ذلك في ضعف حصته في الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد.

2. تحليل المخاطر

يواجه الأعوان الاقتصاديون مجموعة من الأخطار، تختلف طبيعتها وأهميتها باختلاف هذه الأعوان وباختلاف أنشطتهم.

1.2 تعريف الخطر:

يعرف الخطر على أنه حادث احتمالي غير مؤكد الوقوع، يؤدي وقوعه إلى نتائج غير مرغوبة للفرد، أو المجتمع بشكل عام (إبراهيم، 2008) ، وأسبابه متعددة كالسرقة والحرائق والزلازل والبراكين والفيضانات والحروب، وقد يكون متعمدا أو يكون بسبب الإهمال أو غيره من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأسباب. و بذلك يمكن اعتباره على أنه حادث محتمل يؤدي إلى خسارة مادية متوقعة، يمكن قياسها[1] (إبراهيم،2008، يحتمل أن يصيب العون الاقتصادي نتيجة للظروف الطبيعية التي قد تعترضه عند قيامه بنشاطه، أو نتيجة للقرارات المتخذة في حالة تلازمها بعدم التأكد (قمحاوي،2002).

2.2 تصنيف المخاطر

نشير بداية إلى أن تصنيف المخاطر هو نتيجة لتعدّدها و تنوعها، إذ يختلف تصنيفها حسب وجهة نظر المحلل، فالخطر يأخذ أشكال مختلفة تتعدد بحسب طبيعتها، فمنها ماهو معنوي و منها ما هو اقتصادي وقد نصنفها بحسب قابلية التأمين و عدم قابلية التأمين (عريقات، عقل: 2010) و بسبب ذلك تبدو أشكال الخطر عديدة و فيما يلي نتطرق إلى أهم أصناف هذه المخاطر.

:2 .1.2 مخاطر التسيير و المخاطر الطبيعية:

يتم في هذه الحالة التفريق بين هذين النوعين من المخاطر من وجهة نظر وجود علاقة بين متخذ القرار و الخطر من عدم وجودها، أي أن هناك أخطارا يتسبب فيها متخذ القرار أو هو على علاقة بها، و هذا في إطار تحقيق مشروع معين في مستقبل غير أكيد، أين يحصل عكس ما يتوقع (محمودة، 2000). و أخرى طارئة خارجة عن نطاقه كالأخطار المرتبطة بالطبيعة، و التي لا يكون لأي فرد إرادة أو قدرة لتجنبها أو توقعها، و عادة ما تترتب عنها خسائر مادية معتبرة. و بالإضافة إلى هذا فإن عدم تحقق هذا النوع من المخاطر لا يؤدي إلى الحصول على أرباح(عريقات، عقل، 2010).

2.2.2 المخاطر الخارجية و الداخلية:

يتعرض كل عون اقتصادي، عند قيامه بنشاطاته و في إطار علاقاته مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين، إلى مخاطر خارجية تتسبب فيها الأطراف الأخرى التي يتعامل معها، ممثلة في كل التهديدات التي تأتي من المحيط الخارجي(محمد رفيق،1998)، مثل أن تتعرض المؤسسة الاقتصادية إلى تهديدات المؤسسات المنافسة (مخاطر ترتبط بطبيعة التسيير)، أو أن يتعرض العون الاقتصادي للأخطار الطبيعية كالفيضانات و الزلازل.... الخ (Ferari,2002). و من جهة أخرى فإن متخذ القرار بإمكانه أن يعرّض نفسه إلى المخاطر بسبب سوء التقدير كأن يقوم بالاستثمار في مشروع غير مربح أو أن يتحمل مخاطر ناتجة عن إهمال العمال ، أو الخلل و العطب في تجهيزات الإنتاج ...الخ(Nouari,2001).

3.التفرقة بين المخاطر حسب النتائج المترتبة عنها:

تم التركيز في التعريف السابق للخطر على الخسائر المادية المتوقع أن يتحملها العون الذي تعرض لحادث ما، و هو ما يؤدي بنا في هذه الحالة إلى التفريق بين مخاطر بشرية ترتبط بالإنسان و أخرى مادية ترتبط بالممتلكات و الموجودات. فالأضرار الجسمانية التي تلحق بالعمال في المؤسسة، خاصة المؤسسات الصناعية، المترتبة في العموم عن حوادث العمل(قمحاوي،2002) ، من شأنها أن تؤدي إلى فقدان إطارات المؤسسة، أو إلى دفع تعويضات مالية معتبرة للمتضررين. و بالمقابل فإن الأخطار الممكن أن يتعرض لها العون الاقتصادي سواء خارجية كانت أو داخلية، من شأنها التأثير على ممتلكاته، فنشوب الحريق مثلا من شأنه أن يعرض البيت أو المتجر أو المصنع إلى التلف(محمد رفيق ،1998).

و قد خلصت الدراسات الحديثة في المخاطر، إلى أن الأخطار يمكن ترتيبها إلى(Rousso, al, 2001):

- المخاطر الطبيعية الأكثر حدة: زلازل، براكين، فيضانات.
- مخاطر الحروب الأهلية أو الأجنبية.
- المخاطر العملية التي يتسبب فيها العون الاقتصادي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إن إمكانية تعرّض العون الاقتصادي لأحد أنواع المخاطر السابقة يكاد يكون أكيدا، مهما كانت طبيعة نشاطه، حيث ليس بمقدور أي كان توقع ما سيحدث في مستقبل غير أكيد. غير أن هذه الحتمية لا تجعل منه ساكنا غير مدير لشؤونه، بل يسعى كل عون إلى اتخاذ تدابير و اجراءات احترازية من شأنها التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر في حال وقوعها، حيث نذكر هنا أن من بين هذه الإجراءات تقنيات التأمين القاضية بنقل المخاطر إلى طرف أخر (Lombri-Faiver,1991).

4 .تأمين المخاطر:

أصبح التأمين على الأشخاص و الممتلكات ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، إذ يلجأ الأفراد إلى التأمين أملا في حماية أنفسهم و ممتلكاتهم ضد المخاطر المحتملة الوقوع.

و يعد التأمين أحد الطرق الاحترازية التي من شأنها تعويض الفرد عن الخسائر المادية و البشرية التي قد تحل به نتيجة وقوع خطر معين، و هذا بتوزيع هذه الخسائر على مجموعة من الأفراد المعرضين هم أيضا لهذا الخطر، و يتم ذلك بتحويل أقساط التأمين التي يدفعونها إلى الفرد الذي تعرض للحادث المؤمن عليه، فهم يلجؤون إلى هذا لحاجتهم في حماية أنفسهم و ممتلكاته من المخاطر المحتملة(Aurien, 2001).

و قد عرّف المشرع الجزائري التأمين حسب ما جاء في القانون المدني، لاسيما المادة 619 منه، على أنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن L'assureur أن يؤدي إلى المؤمّن له l'assuré أو المستفيد le bénéficiaire الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو عوضا ماليا في حال وقوع الحادث أو الخطر المعين في عقد التأمين ، نظير قسط (prime) يؤديه المؤمن له (الشخص) إلى المؤمّن (شركة التأمين) (المادة 619 القانون المدني).

من التعاريف السابقة يتضح أن عقد التأمين يتضمن أربعة أركان(معراج ، 1999):

- الحدث المؤمن: L'événement assuré و يعبر عن الحدث المتسبب في دفع التعويض إلى المؤمن، مثل الوفاة.
- مبلغ التعويض : Le montant de la prestation تمثل قيمة التعويض واجبة الدفع عند وقوع الحدث.
- المستفيد: Le bénéficiaire الشخص الذي تدفع له قيمة التعويض عند وقوع الحدث المؤمن.
- فترة التأمين La durée de la couverture: هي الفترة التي يقع فيها الحدث و التي يكون للمؤّمن فيهاالحق في الحصول على تعويض.

1.4خصائص الخطر القابل للتأمين

نريد في هذه النقطة أن نوضح مختلف الخصائص الواجب توفرها في الأخطار حتى تكون قابلة للتأمين، إذ ينبغي أن يكون لكل من شركة التأمين و المؤمّن له نفس المفاهيم حول الأخطار المتعاقد عليها، من أجل تجنب سوء الفهم المحتمل مستقبلا. فالخطر و حتى يكون قابلا للتأمين يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص، نذكرها فيما يلي:

1- الخطر العشوائي:: Aléatoire يجب أن يتصف الخطر بأنه لا يمكن التنبؤ به.

2 - احتمال وقوعه ضعيف :: Peu probable يجب أن يكون احتمال أن يقع الخطر خلال مدة التأمين ضعيفا، حيث أنه إذا كان يُحتمل أن يصيب الخطر عددا كبيرا من المؤمّنين، فإن تكلفة التأمين تكون مرتفعة، أو قريبة من الخسائر المتوقع حصولها.

3 - الخطر المستقل :: Indépendantأي أن وقوع الحادث المؤمن يجب أن لا تكون له علاقة بالأفراد ، أو بعبارة أخرى احتمال أن يتعرض الفرد إلى الخطر لا يعني تعرض أفراد آخرين له .

4- لا يمكن التحكم فيه :Non contrôlable كما أنه لا يمكن أن يسمح بوقوع حدث أمام مرآة، دون تحرك.

5 - يؤدي الخطر إلى خسائر مالية ::**Conséquences financières négatives**يتضمن الخطر القابل للتأمين حصول خسارة مالية في حال وقوعه، يسمح عقد التأمين بالتقليل منها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6- الخطر لا لبس فيه**Univoque**: ينبغي أن يكون من السهل تحديد ما إذا وقع الخطر فعلا أم لا، حيث أنه إذا كان من الصعب إثباته فإن المؤمّنين يمكنهم تقديم تصريحات كاذبة.

2.4 المشاكل التقنية للتأمين:

تطرقنا في العنصر السابق إلى مختلف الخصائص الواجب توفرها في خطر ما حتى تقبل شركات التامين تأمينه. ومن الناحية العملية فإن الأمور ليست بالبساطة التي نعتقد، حيث أن شركات التامين تواجه صعوبات ومشاكل حقيقية عند ممارسة نشاطها، بما يهدد مصالحها و بقاءها و حتى منظومة التأمين ككل (الحلواني،1981). وفيما يلي نوجز أهم المشاكل التي تعترض شركات التأمين:

1.2.4 الاختيار العكسي Anti-sélection :

- تكون شركات التأمين أمام هذه الظاهرة عندما تتجه مجموعة من الأفراد إلى تأمين مخاطر أعلى بكثير من المتوسط الذي يريدون تأمينه. و بالمقابل فإن الأفراد الذين يتوقعون خسائر ضعيفة عند وقوع خطر ما يرفضون التأمين على هذا النوع من المخاطر باعتبار ذلك غير مربح.

إن هذه الظاهرة من شأنها التأثير على منظومة التأمين ككل، ولذا فإن شركات التأمين تعمل على الحد منهاو ذلك بانتقاء وترتيب المخاطر، رفع علاوة التأمين أو رفض التأمين أو انتقاء بعض الأفراد لمتابعة الأخطار التي يتعرضون لها (Ferari, 2002).

2.2.4 الاحتيال la fraude :

في حالة الاختيار السيء أو العكسي فإن الأفراد يتصرفون وفقا لمصالحهم، إذ يعتبر هذا معقولا وقانونيا، فيؤمنون أو يرفضون حسب مصلحتهم. أما الاحتيال فهو نتيجة للتصريحات غير الصحيحة أو الكاذبة التي يقوم بها الزبون. كما أننا نكون أمام ظاهرة الاحتيال عندما يقدم الزبون تصريحا بوقوع حادث لم يحصل حقيقة، أو بتقديم إجابات خاطئة على الأسئلة التي تطرح عند إجراء انتقاء أولى . ومن أجل هذا فإن شركات التامين بإمكانها اعتماد طرق مراقبة الأحداث للتأكد من صحة التصريحات التي يقدمها الزبائن (Rousso et al, 2001).

3.2.4 الخطر الأخلاقيrisque moral : تكون شركات التأمين أمام هذا النوع من الأخطار عندما يمنح عقد التأمين حماية للمؤمّن من شأنها تشجيع الأفراد على التسبب في حدوث الأخطار المؤمّنة، أو بأن يتصرفوا بطريقة متهورة ترفع احتمال وقوع الخطر.و يتم الحد من هذه الظاهرة بوضع بعض الاستثناءات التي من شأنها تقليص المزايا المالية التي تتضمنها السلوكات غير المرغوب فيها (Nouari, 2001) .

4.2.4 الخطر المتباين risque covariant: تكون شركات التأمين في هذه الحالة أمام مخاطرتخص مجموع الأفراد المؤمنين، أي أن الخطر يعني مجموعة من الأفراد، و هو ما ينجم عنهطلبات تعويض عديدة، ومن هذه الأخطار نذكر مثلا أخطار الكوارث الطبيعية التي تصيب مجموع الأفراد.

إن هذه الظواهر من شأنها التأثير على منظومة التأمين بما يؤدي إلى تحمل شركات التأمين المزيد من الخسائر بسبب كثرة طلبات التعويض عن الأخطار و ربما تؤدي حتى إلى الإفلاس في بعض الحالات.و تلجأ بعض الشركات إلى إعادة التأمين بما يساهم في التقليل من حدة هذه التصرفات جزئيا، كما تلجأ إلى رفض التأمين في حالات التأمين المتباين(Aurien, 2001).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. تحليل سوق التأمينات في الجزائر:

تتمثل سوق التأمينات في مجابهة العرض الحاصل في التأمين من طرف شركات التأمين العمومية و الخاصة، بالطلب على الخدمات التأمينية من قبل مختلف الأعوان الاقتصاديين. و قد عرفت هذه السوق تحولات هامة في هيكلها من كلا الجانبين، فشركات التأمين التي تنشط في الاقتصاد أصبحت غير محدودة، كما أن أصناف التأمين باتت تغير هيكل الطلب على التأمين من حين لآخر. و فيما يلي تحليل لهذه السوق في الجزائر خلال الفترة 2007-2010.

1.5 تطور الانتاج الوطني للتأمينات

ترتبط عملية التأمين عموما بظروف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تصنف مجالاتها إلى تصنيفات عدة، و الجدول 1 الموالي يوضح تطور أهم مجالات التأمين في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 1: تطور إنتاج التأمينات في الجزائر خلال الفترة2015-2021. **الوحدة: 10^6 دج**

السنة / صنف التأمين	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السيارات	1578	1854	65047	68560	69613	63206	62181
تأمين على السلع	6020	6099	47584	48227	51911	53843	60366
النقل	497	514	5840	5697	2882	2400	2385
الأخطار الزراعية	2	1	1628	2439	6287	6080	6729
تأمينات القرض	-	-	152	81	146	20	34
تأمينات الأشخاص	10087	11240	13434	12727	13512	12007	13077
المجموع	82791	8714	12250	125005	130839	125549	131695

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية حول نشاط التأمينات في الجزائر لسنوات 2015 إلى 2021.

من الجدول السابق نلاحظ بأن انتاج التأمينات في الجزائر عرف تطورا محسوسا، وهو ما نسجله من خلال معدل الزيادة الحاصلة في قيمة إنتاج قطاع التأمينات في الفترة 2015 إلى 2021 و المقدرة ب 59.06% .

كما أن هذه الزيادة كانت في صنف التأمينات على السيارات بنسبة أكبر خلال هذه الفترة، حيث عرف التأمين على الأشخاص زيادة معتبرة قدرت بـ 29.63 %. وبالرجوع إلى طبيعة التأمين في هذا الصنف فإنه يرتبط بالأخطار المتعلقة بمدة الحياة، الوفاة، العجز الدائم أو المؤقت عن العمل و بالخصوص تعويض المصاريف الطبية الصيدلانية و الجراحية. أي أن التأمين في هذا الصنف يرتبط بالأساس بزيادة الكتلة الأجرية للمؤمَنين خلال الفترة. أما الصنف الثاني الذي يسجل ارتفاعا في هذه الفترة فهو التأمين على السيارات، حيث سجل هو الآخر أكبر حصة له في مجموع الانتاج الوطني للتأمينات بـ 69613 مليون دج خلال سنة 2019 و هي الأكبر خلال الفترة، أي ما يمثل 48.23 % من مجموع التأمينات، ويعود ذلك إلى التزايد المستمر لعدد المركبات في الحظيرة الوطنية للسيارات، حيث انتقل إجمالي عدد المركبات من 657718864 لسنة 2019 إلى 7.7 مليون سنة 2020 (ons, 2022).كما أن التأمينات على السلع من مختلف الأخطار تعد من الأصناف المهمة في الإنتاج الوطني للتأمينات بنسبة 35.96% خلال سنة 2021، و هي تتعلق بنسبة أكبر بالأخطار الصناعية التي تمثل 78.82 % من إجمالي التأمينات في هذا الصنف(ons, 2022).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

غير أن قيمة الإنتاج الوطني للتأمينات تبقي بعيدة عن المستوى المطلوب لارتباطها بطبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فقد بلغ الإنتاج الوطني للتأمينات 81.339.165 ألف دج سنة 2010، وهو ما يمثل نسبة 0.67 % من الناتج الداخلي الخام، وهذا يعبر عن واقع المنتوج الوطني للتأمينات، إذ يعتبر هذا ضئيلا جدا بالمقارنة مع دول أخرى.

2.5 تحليل حصص السوق لشركات التأمين :

شهد سوق التأمينات في الجزائر تزايدا معتبرا في عدد شركات التأمين خلال الفترة الأخيرة، و قد تفاوتت حصصها في السوق حسب نوع و صنف خدمات التأمين التي تقدمها. و الشكل الموالي يبين تطور حصص سوق أهم شركات التأمين في الجزائر.

شكل 1:تطور حصص السوق لشركات التأمين.

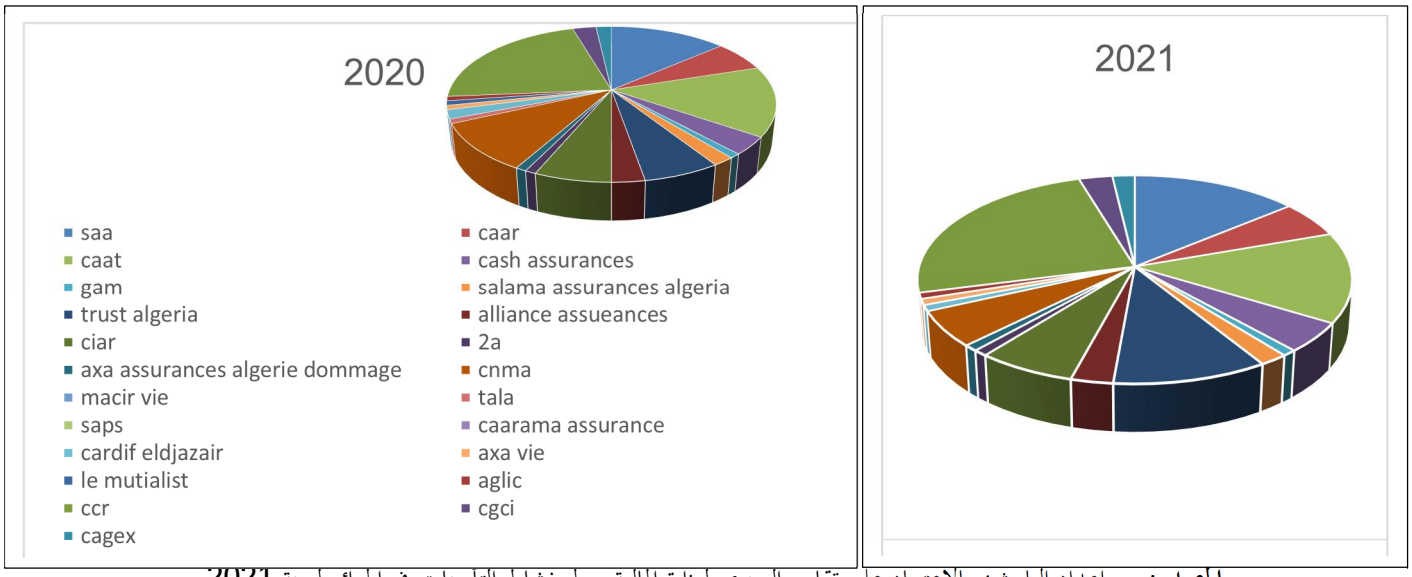

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوي لوزارة المالية حول نشاط التامينات في الجزائر لسنة 2021.

تتنافس حاليا في سوق التأمينات بالجزائر 23 مؤسسة بين شركات عمومية و خاصة بعد أن كان عددها 13 مؤسسة فقط سنة 2010، تسيطر فيه الشركات العمومية على الحصة الأكبر من السوق .كما أن أربع شركات، اثنان عمومية و هما كل من saa و caat، و أخرتان مختلطة و هما cnma, ccr، سيطرت على ما يفوق 66% من السوق سنة 2020 و قد تراجعت هذه الحصص في السنة الموالية 2021 لفائدة شركات أخرى، حيث سيطرت كل من ccr, trust algerien , caat , saa على 67% من السوق، و قد يرجع هذا إلى التنافسية التي يعرفها قطاع التأمينات بعد التحفيزات المتاحة أمام المستثمرين الخواص.

كما أننا نلاحظ أن الشركة الجزائرية للتأمينات (ccr) حافظت على صدارتها في السوق خلال الفترة المأخوذة للدراسة، إذ بلغت حصتها ما نسبته 24% لسنة 2020 و انتقلت إلى 26% سنة 2021 كما أن كل من شركتي caat, saa استحوذت على 15% سنة 2021 بعد أن حققت 15 % و 16% على التوالي سنة2020، و من جهة أخرى فإن جل الشركات العمومية قد حافظت هي الأخرى على مكانتها، و هو ما يرجع في نظرنا إلى طبيعتها العمومية، و كذا في أسبقيتها في التواجد على كامل التراب الوطني.

و بالمقابل فإن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لم تستقر حصته في السوق خلال هذه الفترة رغم طبيعته العمومية، حيث سجلنا تراجعا لحصته السوقية و التي انتقلت من 11% سنة 2020 إلى 6% سنة 2021، و الذي قد نراه يرجع لحساب شركات التأمين الخاصة و

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التي سجلنا زيادة معتبرة في حصتها السوقية، اذ انتقلت حصة باقي شركات التأمين الأخرى (باعتبار جلها خاصة) من 26 % سنة 2020 إلى 30% سنة 2021 [2] هو ما يمثل تطورا معتبرا لدور شركات التأمين الخاصة في هذا القطاع.

3.5 تحليل كثافة التأمين في الجزائر

تعبر كثافة التأمين عن المساهمة المتوسطة لكل فرد في إجمالي رقم أعمال مؤسسات التأمين العاملة بالجزائر. و الجدول التالي يوضح تطور كثافة التأمين بين 2015 و 2021.

جدول 2: تطور كثافة التأمين من 2010إلى 2021

السنوات	2010	2015	2016	2021
رقم الاعمال 10^9 دج	80. 7	128	169.6	144.7
التأمين في PIB(%)	-	1	0.7	0.77
الكثافة دج/ساكن	2 243,45	3166	3127	3163

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة المالية حول نشاط التأمينات في الجزائر لسنوات 2015 إلى 2021 و بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2023

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نصيب الفرد في رقم أعمال الشركات التأمينية العاملة بالجزائر شهد تطورا طفيفا، حيث بلغ متوسط ما ينفقه المواطن الجزائري لتأمين مختلف المخاطر المحتملة ما قيمته3163 لكل ساكن خلال سنة 2021بعد أن كان 2243دج لكل ساكن سنة 2010. وتعتبر هذه القيمة بعيدة عن المستوى المطلوب، خاصة إذا ما قارننا ذلك بالكثافة التأمينية لدول أخرى و بالخصوص المتطورة منها. و قد يرجع هذا إلى غياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد لا سيما أمام الصناعة التأمينية الحديثة.

6. خاتمة:

كان الهدف من هذا الموضوع تسليط الضوء على واقع قطاع التأمينات بالجزائر، و التحقق من الاستفهامات حول تخلف جهود الإصلاح الرامية إلى تمكين القطاع الخاص من أجل لعب دور في نشاطات التأمين، لا سيما في الاستثمار المالي و الذي يبدو محدود النتائج رغم الضمانات و مرافقة الدولة له.حيث يعتبر الجانب النظري مرتكزا أساسيا في تحديد مدلول المخاطر الممكن أن تعترض الأعوان الاقتصاديين في القيام بالأدوار الأساسية المناطة بهم، و كذلك تصنيف هذه المخاطر و من ثم الوقوف على الخصائص الواجب توفرها في مجموع هذه المخاطر حتى تكون قابلة للتأمين. لتكون بذلك من الأركان الأساسية لعقد التأمين و التي من شأنها تقليص التلاعبات و الاحتيال الذي قد يعترض عمل شركات التأمين و يتسبب في خسائر مالية معتبرة و بالتالي يهدد بقاء منظومة التأمين ككل.

يبدو أن إخفاق جهود المحفزة للخواص من أجل الاستثمار في قطاع التأمينات على علاقة بحالة الجمود التي يعرفها النظام المالي ككل، فلا يمكن تطوير قطاع التأمينات من غير تفعيل حقيقي للسوق المالي، و ما تذبذب النتائج المحققة طيلة العشريتين الأخيرتين إلا دليل على ذلك، و عليه فإن دور قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري مرهون بتنظيم و بعث حقيقي للسوق المالي، و هو ما يمكن تأكيده في دراسات لاحقة.

[2] يتعلق الأمر بكل من الشركات التالية: gam ,cash assurances ,alliance ,trust algeria ,salama assurances algeria , tala, , saps, caarama assurance, cardif eldjazair, axa, assurances, algerie dommage, cnma,macir vie a2assueances ,ciar, axa vie, le mutialist, aglic

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

و كإجابة على فرضية البحث فإن نشاط التأمين لا يزال محتكر من قبل القطاع العمومي و هو ما يؤكده ضعف حصته في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري، و حالة عدم الاستقرار التي سجلها سوق التأمينات من حيث المؤسسات العاملة الداخلة و الخارجة إليه، فترقية هذا القطاع لم تحصل بعدد المؤسسات الجديدة في السوق بقدر ما هي متعلقة بنسبة العوائد التي يحققها القطاع من الناتج الكلي للاقتصاد، و يتبين لنا ذلك من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- تعتبر مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام ضئيلة جدا، إذ لم تجاوز متوسط ما تنتجه منظومة التأمينات في الجزائر خلال الفترة من 2010إلى2021 نسبة بـ 1 %من الناتج ، في حين يقدم هذا القطاع ما نسبته 7% من الناتج الداخلي الخام العالمي.
- تقدم شركات التأمين العاملة بالجزائر مجموعة معتبرة من الخدمات التأمينية، خصت التأمين على السيارات، الحريق و مختلف الأخطار، النقل، و تأمين الأخطار الزراعية، والتأمينات على الأشخاص، وتأمينات القرض الداخلي و القرض على التصدير بالإضافة إلى السندات الدولية.
- يحتل التأمين على السيارات الحصة الأكبر في سوق التأمينات فب الجزائر بنسبة 47.21%من إجمالي إنتاج التأمينات سنة2021. ويرتبط هذا بالأساس مع زيادة عدد مركبات الحضيرة الوطنية الذي فاق 7.7 مليون مركبة بين سنتي2019 و 2020، بالإضافة إلى أن التأمين على السيارات يعتبر إجباريا من الناحية القانونية.
- عرف التأمين على الأشخاص زيادة مهمة قدرت بـ 29.63 %. بين سنتي 2020 و 2021يرجع ذلك إلى طبيعة هذا الصنف من التأمينات إذ يرتبط بزيادة الكتلة الأجرية.
- على الرغم من فتح قطاع التأمينات لفائدة الخواص, إلا أن شركات التأمين العمومية لا زالت تسيطر على ما يفوق 67% من الإنتاج الوطني للتأمينات.
- يشهد سوق التأمينات في الجزائر توجها نحو خصخصة القطاع حيث ظهرت فيه عدة أنماط من الاستثمارات، على غرار مؤسسات التأمين الخاصة و المختلطة و شركات التأمين الخاصة و غيرها و قد انتقل عدد هذه المؤسسات من 13 مؤسسة سنة 2010 إلى 24 مؤسسة سنة 2020 و عرف هذا السوق دخول مؤسسات جديدة و خروج أخرى خلال كامل الفترة.
- لم نشهد الكثافة التأمينية في الجزائر التطور المطلوب رغم التنافسية التي يشهدها القطاع، حيث أن متوسط ما ينفقه المواطن الجزائري لتأمين مخاطره المحتملة لا يتجاوز 3166 دينار جزائري.

إن ضعف مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام يرجع من جهة إلى غياب الثقافة التأمينية للمواطن الجزائري، و هو ما يستوجب أن يهتم كل من الحكومة و شركات التأمين أكثر بالقطاع و هذا بتوجيه الاهتمام إلى الأصناف الأخرى و الاستجابة لخصوصيتها مثل التأمين على الفلاحة، و الصناعة، و التجارة الخارجية. و من جهة أخرى يجب العمل على نشر الثقافة التأمينية بين الأفراد، و هي إجراءات تستهدف سلوك الأفراد و تنمية اعتقادهم بضرورة ممارسة مختلف النشاطات وفق عقود التأمين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

- جديدي، معراج، (1999)، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- ابراهيم عبد النبي، محمودة، (2000)، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق، مصر، الدار الجامعية للاسكندرية.
- م حمد رفيق ،المصري، (1998)، التأمين و إدارة الخطر، تطبيقات على التأمين العام، الأردن، دار زهران للنشر.
- إبراهيم علي إبراهيم ، عبد ربه (2008)، الخطر والتأمين: المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، مصر، دار المطبوعات الجامعية، مصر،
- أحمد عبد الله، قمحاوي أباظة، (2002)، مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، دون بلد، الطبعة الاولى، مطبعة الإشعاع الفنية.
- حربي محمد ، عريقات. سعيد جمعة، عقل، (2010)، دارة الخطر: النظرية والتطبيق التأمين وإعادة التأمين، الأردن، الطبعة الثانية، دار وائل.
- كامل عباس ،الحلواني، (1981)، أصول التأمين ورياضياته، مصر ، جامعة أسيوط.

- **الأطروحات:**

- كريم، رزمان، (2015): دراسة تحليلية و تنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل *CAAT* بقسنطينة منذ 1995، أطروحة دكتوراه علوم بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قسنطسنة، الجزائر.

- **المقالات:**

- زاوي، محمد و بوزيد، عصام، (2021)، تقييم أداء شركات التأمين، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 01، 50إلى 70.

- **مواقع الانترنيت:**

- عاطف عبد المنعم، محمد محمود الكاشف، سيد كاسب، (2008)، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر:

file:///E:/%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%BA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/propositin%20master/Risk.pdf

- *consulté le25/04/2023*

- - - - -، (2023)، الخطر و التأمين – تعريف الأخطار و مسبباتها و أقسامها، مركز البحوث و الدراسات متعدد التخصصات، الموقع الإلكتروني:

https://www.mdrscenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA/#%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86

consulté le27/04/2023

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-إحصائيات اقتصادية و اجتماعية، (2023)، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر،: *consulté* https://www.ons.dz *le22/04/2023*

باللغة االأجنبية:

-Ean Baptis Ferari : Economie des risque : Application a la finance et a l'assurance, Edition Breal, paris 2002
-Mokhtar Naouri :le marché algérien des assurances : un fort potentielà exporter : revue algérien des assurance n0 04, 2001.
- Chantal rousso : De l'assurance de responsabilité a l'assurance directe, Edition Dalloz, paris 2001.
-Yvoinne LamberiFaiver : Risques et assurance des entreprises, 3èmeEditionDalloz, paris 1991.
Bernard arthelemy : gestion des risques, méthodes d'optimisation globale,editiond'organisation, 2ème Edition paris 2002.

- Chantal rousso : De l'assurance de responsabilité a l'assurance directe, Edition Dalloz, paris 2001.

- Ean Baptis Ferari : Economie des risque : Application a la finance et a l'assurance, Edition Breal, paris 2002
- J.M Rousso et autre: Introduction a la théorie des assurances, Dunod ; Paris, 2001.
- Yvoinne LamberiFaiver : Risques et assurance des entreprises, 3ème EditionDalloz, paris 1991
Hubert Aurien , Gestion des risques ; prévention ou précaution , revue des problèmes économiques, n0 02, 2001,
-Mokhtar Naouri :le marché algérien des assurances : un fort potentiel là exporter : revue algérien des assurance n0 04, 2001.
-Bernard arthelemy (2002) : gestion des risques, méthodes d'optimisation globale, editiond 'organisation, 2èmeEdition paris .
-Chantal rousso (2001) : De l'assurance de responsabilité a l'assurance directe, Edition Dalloz, paris.
-Ean Baptis Ferari (2002) : Economie des risque : Application a la finance et a l'assurance, Edition Breal, paris.
-Hubert Aurien (2001) , Gestion des risques ; prévention ou précaution , revue des problèmes économiques, n0 02, 2001.
- M Rousso et autre (2001) : Introduction a la théorie des assurances, Dunod ; Paris, 2001.
- Mokhtar Naouri (2001) :le marché algérien des assurances : un fort potentielà exporter : revue algérien des assurance n0 04, 2001.
- Yvoinne LamberiFaiver (1991) : Risques et assurance des entreprises, 3èmeEditionDalloz, paris.
- Rapport annuel, (2015), activités des assurances en Algérie 2015, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.
- Rapport annuel, (2016), activités des assurances en Algérie 2016, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.
- Rapport annuel, (2018), activités des assurances en Algérie 2018, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.
- Rapport annuel, (2019), activités des assurances en Algérie 2019, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.
- Rapport annuel, (2020), activités des assurances en Algérie 2020, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.
- Rapport annuel, (2021), activités des assurances en Algérie 2021, Ministère des finances, Direction générale de budget , Direction des assurances, Algérie.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)